|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)**  **الاجتماع السادس – 17 و18 يناير 2022** |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-6/3-A** |
| **3 يناير 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة مقدمة من النمسا والجمهورية التشيكية ولاتفيا ورومانيا  وهولندا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة | |
| تقرير فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية إلى المجلس | |
|  | |

ملاحظات بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية إلى المجلس

نرحب بالفرصة المتاحة لتقديم مساهمة إلى الاجتماع الأخير لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (ITR).

ويسعدنا أيضاً أن الفريق سيصدر تقريراً يعبر عن جميع وجهات النظر بطريقة واقعية ومتوازنة. وسيكون هذا الأمر مهماً للسماح للمجلس، ثم لمؤتمر المندوبين المفوضين، بفهم القضايا ذات الصلة ومجالات الاتفاق والاختلاف في الرأي.

لقد ساهمنا في المناقشات على أساس وجود أو عدم وجود أدلة من "العالم الحقيقي" مستمدة من أمثلة عملية. ونشعر أن من الأرجح أن نتوصل إلى توافق في الآراء إن أمكننا التوصل إلى فهم مشترك أفضل لما إذا كانت لوائح الاتصالات الدولية تُستخدم اليوم ولكيفية استخدامها. ويسرنا أن تركز اختصاصات الفريق على قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية وعلى تفحص ما إذا كانت الأحكام التي ترقى إلى مستوى معاهدة لا تزال تتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب الاتجاهات الجديدة في الاتصالات.

وتتمثل ملاحظتنا العامة استناداً إلى تفحص كل حكم من الأحكام في أن كل حكم من أحكام لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 يتسع لطائفة من الآراء ولا يوجد توافق في الآراء بشأن "إمكانية تطبيق أحكام لوائح الاتصالات الدولية على تعزيز تقديم وتطوير خدمات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" أو "مرونة، أو عدم مرونة، أحكام لوائح الاتصالات الدولية لاستيعاب الاتجاهات الجديدة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية". ويظهر ذلك بوضوح في التقارير المرحلية للاجتماعات، بما في ذلك في عمود "ملخص النتائج" في "جدول التفحص" في ملحق هذه التقارير.

ولا تختلف هذه الملاحظة عن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء السابق:

• لم يعثر الفريق على أي أمثلة لمشكلات أو صعوبات "في العالم الحقيقي" نشأت عن الاختلافات بين نصي عامي 2012 و1988؛

• ووجد الفريق تعذر قيام تعارض بين نصي عامي 2012 و1988 لأن اتفاقية فيينا ستوضح دائماً الأحكام السارية؛

• وسمع الفريق أن نسبة كبيرة جداً من المشغلين لم تعد تستخدم لوائح الاتصالات الدولية وأنها تعتمد بدلاً من ذلك على ترتيبات تجارية.

وفيما يتعلق بالوضع الراهن لمجموعتين من معاهدات لوائح الاتصالات الدولية، لاحظنا أنه منذ عام 2012، استمر تطور خدمات الاتصالات في التقدم وأن وجود مجموعتين من لوائح الاتصالات الدولية لم يعرقل هذا التطور بأي شكل من الأشكال.

وعلى الرغم من إحراز التقدم، لا زالت البلدان النامية بوجه خاص تواجه تحديات كبيرة من حيث الاستثمار والقدرة على تحمل التكاليف وبناء القدرات. ونحن بحاجة إلى مواصلة إحراز التقدم في هذه المجالات من أجل سد الفجوة الرقمية. ولسنا مقتنعين بأن أحكاماً جديدة على مستوى معاهدة ستساعد أي بلد في بناء بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات.

وثمة مسألة أخرى تتمثل في الحاجة الملحة في العالم أجمع إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب من العديد من البلدان والمنظمات اتخاذ خطوات مهمة وتخصيص الموارد وإيلاء الاهتمام لتحقيقها.

وبالنظر إلى هذين التطورين، نرى أن قضاء وقت ثمين في التفاوض بين الحكومات بشأن معاهدة جديدة ينطوي على خطر تعبئة الموارد وتحويل الجهود عن العمل العاجل اللازم لتطوير القدرات والبنية التحتية وتوفير توصيلية ميسورة التكلفة.

ولا يزال من غير الواضح، في رأينا، كيف يمكن لمعاهدة ثابتة خاصة بقطاع معين ذات قابلية محدودة للتطبيق في العالم الواقعي أن تساعد في تعزيز تطوير خدمات وشبكات الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو أن تثبت مرونتها بدرجة كافية لاستيعاب الاتجاهات الجديدة والقضايا الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية.

وندرك أن أعضاء الاتحاد لديهم آراء متباينة بشأن هذا الموضوع، كما هو مبين في جدول التفحص الملحق بمشروع التقرير المقدم إلى المجلس. وبناءً على ذلك، نرى أن الاستنتاج العام الوحيد الذي يمكن استخلاصه من تفحص كل حكم من أحكام لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 هو عدم وجود توافق في الآراء سواء فيما يتعلق بإمكانية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية ومرونتها في مشهد الاتصالات الحالي أو بضرورة مراجعة المعاهدة. ونجد أن من غير المحتمل أن تسفر أي مناقشات أخرى بخصوص هذا الموضوع عن نتيجة مختلفة.

ولذلك، مازلنا نرى أن إنفاق موارد الاتحاد وأعضائه على الأنشطة المتصلة بمناقشة لوائح الاتصالات الدولية أو الأنشطة اللازمة لاستكشاف إمكانية عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية من شأنه أن يبعث على قدر كبير من عدم يقين لسنوات عديدة، الأمر الذي قد يعوق عملياً الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها. ويبدو من غير المرجح أن تجتذب مجموعة ثالثة من لوائح الاتصالات الدولية اتفاقاً على أساس توافق الآراء مما يمكن أن يعرض للخطر السمعة الطيبة للاتحاد.

ونرى أن الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه هو أن المزيد من العمل بشأن هذه المسألة لن يؤدي إلى أي نتيجة أخرى غير الرأيين المتعارضين الحاليين، وأن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو الإبقاء على الوضع الحالي المتمثل في وجود نسختين من لوائح الاتصالات الدولية والامتناع عن أي أنشطة أخرى بشأن لوائح الاتصالات الدولية.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ